

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة نواكشوط العصرية



مشروع أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه
عنوان الأطروحة

التوجهات القانونية الحديثة لعمليات الصيرفة الإسلامية في
التشريع الجزائري

- تحت إشراف:
الأستاذ الدكتور

- من إعداد الطالب:
طراد أنس

السنة الجامعية 2026/2027

مقدمة

يعتبر الجانب الاقتصادي من أهم المحاور التي تستلزم عناية خاصة على جميع مستوياته، وبما أن اقتصاد الدول لا يمكن أن يكون قويا وذا حركية إلا بوجود نظام مصرفي تحكمه وتنظمه قواعد قانونية ذات فاعلية، فقد سعت معظم الأنظمة إلى توفير تنوع تنظيمي داخل النشاط المصرفي لخلق حركية أكبر واستقطاب الأموال التي تدور خارج الحلقة المصرفية، وكذلك قصد التوفيق بين مصلحة المستثمر واحتياجات المؤسسات المالية، كل ذلك داخل حيز قانوني منظم.

إن اعتماد أساليب متنوعة وجديدة وإيلاجها في إدارة العمليات المالية بدوره يعزز من طاقة المؤسسات المالية والبنوك التي تعد الركيزة الأساسية للنظام المصرفي بهدف مجابهتها لما تقتضيه وتتطلبه أسواق المال، فمن أهم هاته الأساليب هي الصيرفة الإسلامية القائمة على المعايير الشرعية.

في السابق ولفترات ليست بالقصيرة، كانت القطاعات المصرفية في غالبية الدول العربية والإسلامية تركز وتبني معاملاتها المالية التقليدية المستندة بالأحرى على نظام الفوائد العائدة من الإقراض، لكن وفي سنة 1991 بدأت الجزائر أولى تجاربها مع الصيرفة الإسلامية بإنشاء بنك البركة الذي استفرد بهذا النوع من المعاملات لفترة طويلة، ليصدر بعد سنوات أول نص قانوني في هذا الشأن وهو نظام بنك الجزائر 02-18 المتعلق بالصيرفة التشاركية، مع عدم بقاءه لفترة معتبرة حتى يقوم المشرع بإصدار النظام 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الذي أرسى قواعده على النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر.

يتم الإشراف على عمليات الصيرفة الإسلامية بواسطة مؤسسات أسند لها القانون حصرا إمكانية مزاوله هاته النشاطات، وهي المصارف الإسلامية والبنوك والمؤسسات المالية التي يوجد بداخلها شبابيك مخصصة لسير هذا النشاط جنبا إلى جنب مع الشبابيك التقليدية، وبما أن الصيرفة الإسلامية تعتمد على منتجات معينة في معاملاتها وأن لها خصوصية تميزها عن التعاملات المالية التقليدية والربوية، ولأن النظام رقم 02-20 السالف الذكر لم يحتوي على ما يكفي من قواعد لتسيير هذا النشاط حيث كان مقتصرا على توضيح بعض منتجات الصيرفة

الإسلامية والإحالات على قانون النقد والقرض 03-11 الذي ألغي بموجب القانون 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي فإن المشرع وبعد طول انتظار قد نظر إلى هذا الأمر بعين الاعتبار، ويتضح ذلك جليا فيما أصدره بنك الجزائر من أنظمة توطر هذا النوع من العمليات سنة 2025، كالنظام 25-13 الضابط للسوق النقدية بين البنوك الإسلامية وغيره من عديد الأنظمة المماثلة.

لموضوع الدراسة أهمية عملية تتجسد فيما توفره القواعد المستحدثة والمبنية على معايير شرعية سليمة من أمان مالي يريح المستثمر، المقترض والمودع الذي هو حجر الأساس في المعاملات المصرفية، مع محاربة المعاملات المجرة على مستوى السوق السوداء والتي تتم في إطار علاقات تعاقدية لا ينظمها أي قانون أو هيئة مختصة، والتي يلجأ لها الفرد كحل أخير تهربا من المعاملات الربوية، فاعتماد النهج الشرعي في المعاملات المصرفية يخلق منفعة متبادلة بين أطراف العلاقة التعاقدية، المستثمر يشغل أمواله أو يأخذ حاجته وفق ما يراه مناسبا، والمؤسسات المصرفية المالية تجد سيولة تعينها على سيرورة عملها بسلاسة.

أما فيما يخص الجانب العلمي، فيمكن في توفير دراسة جديدة مبنية على مستجد القوانين حيث أن أغلب البحوث السابقة تمت في ظل قانون النقد والقرض القديم والملغى، ذلك وأن السهر على إخراج البحث بصفة مثالية يمكن أن يوفر مرجع علمي ملم بشخصية القائم على العمليات المصرفية الإسلامية بدءا بنشأته ووصولاً إلى ما يفرض عليه من التزامات في حياته المهنية.

دفعتنا الرغبة الذاتية للخوض في هذا الموضوع بحكم أن مستجد القوانين وخاصة في الانتقال من ظل قوانين قديمة إلى ظل قانون جديد يعطي فسحة علمية للباحث، بحيث يمكنه أن يطلع على التعديلات الطارئة على الترسنة القانونية ويقوم بتحليل قواعدها للخروج بنتيجة لها عودة بالفائدة على رصيده المعرفي وعلى المجتمع العلمي ككل.

أما بالنسبة للجانب الموضوعي فإن اختيار هاته الدراسة كان نظرا لثقلها المعتبر في الساحة المالية والاستثمارية التي بدأت تتبلور بها قوانين تتماشى مع التوجهات الحديثة في القطاع المصرفي، كالبنوك الرقمية التي يمكن أن تعتمد صيغة الصيرفة الإسلامية. مع الغوص في هاته الأحكام وإظهار جدواها الاقتصادية وفائدتها التنظيمية.

وتهدف هاته الدراسة إلى ما يلي:

- تسليط الضوء على مجموع الكيانات القانونية والمؤسسات التي لها حق الحصول على الاعتماد الذي يمكنها مباشرة عمليات الصيرفة الإسلامية داخل القطاع المصرفي والسوق المالية.
- الربط بين النصوص القانونية التي تحكم عمليات الصيرفة الإسلامية النصوص الأخرى ذات الصلة للخروج ببحث علمي يساعد على فهم آليات عمل هذا النشاط، ويكشف كذلك عن مواطن اللبس والغموض والثغرات الموجودة به.
- معرفة الأطر الرقابية التي تحيط ممارسي النشاطات المصرفية الإسلامية والجهات المخولة ببسط الرقابة، وإيضاح الإجراءات التدابير المتخذة في ذات الشأن.
- انطلاقا مما سبق، يطرح الإشكال الآتي: هل التغييرات التي أحدثها المشرع على القواعد النازمة لنشاط الصيرفة الإسلامية كفيلة بإصلاح السياسة المصرفية وضمان التنمية المالية في الاقتصاد الوطني؟

تنبثق من هاته الإشكالية عدة تساؤلات فرعية، أبرزها:

- ماهي الشروط التي يستلزمها اعتماد الأشخاص المؤهلين لمباشرة نشاط الصيرفة الإسلامية؟
- كيف يتم إدارة وتسيير العمليات المصرفية الإسلامية؟
- من هي الهيئات المكلفة برقابة عمليات الصيرفة الإسلامية وما الذي تملكه من صلاحيات بهذا الصدد؟
- هل للرقابة على عمليات الصيرفة الإسلامية إجراءات تميزها عن العمليات المصرفية الأخرى؟ بالنسبة للدراسات السابقة ومن خلال بحثنا لم يتضح لنا وجود دراسات تناولت موضوع الصيرفة الإسلامية من منظور قانوني، فأغلب الأبحاث الموجودة على الساحة العلمية انطلقت من منظور اقتصادي، كما أن أغلبها أنجز في ظل قانون النقد والقرض الملغى الذي حل مكانه القانون النقدي والمصرفي السابق ذكرهما.
- سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة الموضوع بغرض تفكيك جزئيات القواعد القانونية الخاصة بالموضوع لاستنباط المكامن والمقاصد التي ترمي إليها، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي لإبراز المفاهيم التي تخدم الدراسة، مع إمكانية استعمال المنهج المقارن في حال توجه البوصلة نحو المقارنة بين أحكام الصيرفة الإسلامية في التشريع الجزائري والتشريع الموريتاني.

ويتبين لنا أن نقوم بمقاربة هذه الدراسة في خطة اشتملت على بايين، الباب الأول تحت عنوان: ممارسة نشاط عمليات الصيرفة الإسلامية وبه فصلان، الفصل الأول وهو متطلبات اعتماد الأشخاص الممارسة لنشاط الصيرفة الإسلامية، والفصل الثاني المتمثل في إدارة وتسوية عمليات الصيرفة الإسلامية.

أما الباب الثاني فخصصناه للرقابة على نشاط وعمليات الصيرفة الإسلامية والذي بدوره تضمن فصلان، الفصل الأول الأجهزة المكلفة بالرقابة على الأشخاص الفاعلة في مجال الصيرفة الإسلامية، والفصل الآخر الذي يتناول الإجراءات والتدابير المتبعة في بسط هاته الرقابة.

لمعالجة موضوع الأطروحة المقدمة، سيتم الرجوع إلى عديد المصادر والمراجع ذات الصلة، ومن مثال ذلك نذكر بعضها:

- المصادر والمراجع:

النصوص القانونية:

- 01- قانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023.
- 02- نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020.
- 03- نظام بنك الجزائر رقم 25-13 المؤرخ في 24 سبتمبر 2025، يتعلق بالسوق النقدية ما بين البنوك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 14 أكتوبر 2025.

المراجع:

الكتب:

- 01- عبد الحق العيفة، المصارف الإسلامية المعاصرة، الطبعة الأولى، البدر الساطع، سطيف، الجزائر، 2021.

02- محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

03- محمد محمود مكاي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون، الإسكندرية، 2011.

04- Mahmoud A. EL-Gamal, Islamic Finance: Law, Economics, and practice (Cambridge: Cambridge University), 2006.

الأطروحات والرسائل:

01- زهرة بن سعدية، دور الهيئات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي في توحيد المنتجات المالية الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم (غير منشورة)، تخصص: محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2021/2020.

02- شيخ عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، بودواو جامعة أحمد بوقرة - بومرداس 2010/2009. المقالات العلمية.

المقالات العلمية:

01- محمد عدنان بن ضيف، المصارف الإسلامية الجزائرية ضمن النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية - دراسة استشرافية لما بعد 2020-، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، أكتوبر 2022. مواقع إلكترونية:

01- موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي <https://iifa-aifi.org/ar>

02- موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية <https://aaoifi.com>